

من وراء البحار

دولتا الهند وباكستان

بينهما، ويبدو بالنظرة العابرة أنهما يسيران في الطريق التي سبقتهما إليها الصين، وهي طريق الفوضى والتعاسة؛ ولكننا نرى في الدولتين الحديثتين قوى روحية كبيرة بادية للعيان.

ثم أخذ المؤلف يبحث الموقف في الدولتين فيما يتعلق بالمسائل الداخلية، ثم بالعلاقة بينهما، ثم نظرتهما إلى العالم الخارجي.

ففيما يتعلق بالحالة الداخلية يمكن أن يقال إن بريطانيا نجحت أثناء حكمها في تثبيت دعائم القانون والنظام في الهند، ويمكن أن يقال إن الحال في الدولتين مرضية بالنسبة للقانون والنظام؛ فان إدارة البوليس تسير في عملها سيراً طبيعياً بالرغم من المشاكل العديدة الناشئة عن إيجاد الدولتين وتثقل السكان. وفي مدينة كبيرة مثل كلكتا نجد أن الحالة تفضل بكثير ما كانت عليه منذ سنة حين كان لا يمضي يوم دون وقوع حوادث واضطرابات؛ ويعزى الفضل في ذلك للزعيم غاندي، ولكن إذا نظرنا إلى أن اللجنة التي تضع الحدود بين الدولتين قررت منح هذه المدينة لدولة الهند بالرغم من مطلب المسلمين، فانه من المنطقي أن نعزو الفضل للمسلمين بالقيادة الرشيدة للسيد جنة وسهراوردى.

وفي مدينة كراتشي عاصمة باكستان أمكنت المحافظة على الأمن، ولو أن الكثيرين من الهندوس هاجروا منها خوفاً من أن يكون لحوادث البنجاب صدى في نفوس أهل السند.

درج الكتاب البريطانيون الذين يعالجون المسائل السياسية منذ إنشاء دولتي الهند وباكستان على النظر إلى مشا كل الهند بنظرة أقرب إلى التشاؤم. ولكن سير برسيغال جريفيث، وهو المستشار السياسي لاتحاد الهند وبورما، ينظر غير هذه النظرة في مقال كتبه أخيراً بعد أن عاد من زيارة لدولتي الهند وباكستان، ونشرته له مجلة القرن التاسع عشر في عدد فبراير. وقد بدأ بلوم الكتاب المتشائمين الذين يرددون القول بأن الهند القديمة صارت حرة الآن، ولكن السلم البريطاني زال عنها، وصارت البلاد منقسمة ولا يمكن إنساناً أن يخترق ظلام المستقبل.

وهو يرى أنه يجب أن تعكس هذه الأقوال، فيقال إن الهند القديمة منقسمة، والسلم البريطاني قد زال عنها، والمستقبل غير أكيد، ولكن دولتي الهند وباكستان يتمتعان بالحرية وفيهما روح جديدة، وقد استيقظت في نفس الشعب الرغبة في العمل والاصرار على أن تكون البلاد عظيمة. فهو يرى أن العزيمة ماثلة في الدولتين، وأن المراقب العادل لا يستطيع إلا أن يرى مثل هذه العزيمة في زيارة قصيرة إلى كراتشي ودلهي عاصمتي الدولتين، وأن المرء إذا تجاهل هذه العلامة فانه في هذه الحال سيخطئ قراءة الحاضر والمستقبل لهذه البلاد. أجل! إن العلامم الخارجية لا تبعث على الرضا؛ فالهند وباكستان تكادان تكونان في حالة حرب، والانفصال الاقتصادي تام

ومن المشاكل الرئيسية في الدولتين تدير الموظفين الذين يصلحون لتولى أعمال الإدارة؛ فان الدولتين تجدان نقصاً كبيراً في إيجاد الرجال المدربين على الأعمال .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين فان الأمور على أكبر جانب من التوتر . فباكستان تشكو من أنها لم تعامل معاملة عادلة في تقسيم أداة الحكم، وإن دولة الهند لم تتم بتعهداتها فيما يتعلق بتبادل الأدوات الحربية ، وقد استعملت القوة في جوناغادة وكشمير .

وتسخر دولة الهند على باكستان حقها في قبول ضم جوناغادة ؛ لأن أكثر أهلها من الهندوس ، ولأن مركزها الجغرافي لا يسمح بذلك . وتبدو هذه التهمة غريبة من الهند التي ضمت إليها كشمير وهي البلاد الاسلامية . وتزعم الهند بأن باكستان شجعت القبائل على غزو كشمير ، وأنها بالرغم من الاتفاقات فرضت رسوماً على الحيوت الذي ينقل من شرق البنغال إلى مدينة كلكتا .

ويتناقش أهل الدولتين في هذه الخلافات ليلاً ونهاراً . وتعتقد دولة باكستان أن دولة الهند ستحطمها إذا استطاعت . كما يعتقد الكثير من رجال دولة الهند أنه كان من الواجب عدم اقرار تقسيم البلاد إلى دولتين . ولكن مما يبعث على الرضا أن المفكرين في الدولتين أخذوا يشعرون بأنه إذا لم يستطع الوصول إلى اتفاق بينهما فلا بد من وقوع كارثة ، وبأن مشكلة حماية الحدود الهندية في الشمال الغربي ، وهي مشكلة شغلت بريطانيا دائماً في الهند ، قد يصعب حلها إذا لم تتفق الدولتان . غير أن هذا الاتفاق معلق على معالجة مسألة كشمير .

فانه عند ما صدر قانون الاستقلال الذي

أما في البنجاب فان مسألة القانون والنظام ذات علاقة وثيقة بالمجرة الكبيرة للسكان . وليست هناك أرقام معلومة غير أنه يقدر أن ثمانية ملايين من السكان ، يكادون يكونون جميعاً من المسلمين والشيخ يرحلون عن ديارهم في اتجاهين متضادين . وإيواء هذا العدد الضخم من الأهالي مشكلة كبيرة جداً لم تحل إلى الآن، غير أن انسحاب الشيخ من غرب البنجاب يكاد يكون تاماً ، كما أن انسحاب المسلمين من شرق البنجاب كاد يتم ، وانتقلت المسألة من حيز القانون والنظام إلى حيز العلاقات الدولية .

وللشيخ مسألة أخرى ، هي أنهم تجمعوا في قسم من البلاد صغير نسبياً يمتد من الشمال الغربي لدلهي إلى بلدة أمرتزار . وهم شعب مقاتل شديد المراس ، ويبلغ عدده نحو ستة ملايين ، وهو الآن يشعر حائقاً بمركزه كإقلية ، ولا يزال يذكر الملكة التي أقامها في القرن التاسع عشر . وسيظل هذا الشعب مبعث القلق لدولتي الهند وباكستان . وقد ظن في وقت من الأوقات أنه لا يهدد غير باكستان ، أما الآن فقد وضع لجميع المفكرين من الهندوس أن خطر هذا الشعب يشمل الدولتين .

ومن الأخطار التي لها تأثير في الحالة الداخلية للدولتين خطر الشيوعية . وليس من السهل معرفة المورد الذي يمد الحزب الهندى الشيوعى بالنظريات والأموال . وقد يقال إن اتجاهات هذا الحزب تختلف أحياناً مع نظرة الروسيين ، ولكنه يسدى من الحماسة ما تبديه الأحزاب الأخرى في الهند . ولا شك في أن حزب المؤتمر سيعمل للقضاء على الحزب الشيوعى . ولكن هذا العمل سيتطلب مجهوداً كبيراً ولا يمكن التكهّن بنتيجته .

في ولاية كشمير . ولكن كيف يكون هذا الاستفتاء ؟ إنه لو قصر على أصحاب الأملاك فانه يعطى الهندوس نسبة غير عادلة ، في حين أنه سيكون من الصعب إجراء استفتاء عام بين أفراد الشعب . ومن المؤكد أن القبائل الغازية لن تهتم أى اهتمام برأى هيئة الأمم المتحدة ولا بنتيجة الاستفتاء . فضلا عن ذلك سيكون من أصعب الأمور طرد هذه القبائل الغازية إذا لم تتعاون دولتا الهند وباكستان .

فالدولتان إذن في حالة تكاد تكون حرباً . وسيتوقف على حل هذه المشكلة وقرار هيئة الأمم أمر السلم في آسيا أيستقر أم يضطرب .

ومع ذلك إذا اتجهنا إلى علاقة الدولتين بالعالم الخارجي نجد نوعاً من التوافق بينهما . فلقد تحولت الأفكار في الهند حين كان يظن الزعماء أنه من المستطاع الابتعاد عن الدول العظمى . وبدأ الزعماء يشعرون بأن من الواجب أن يتعاونوا مع إحدى الكتلتين العظيمتين اللتين انقسم إليهما العالم . وأخذ زعماء الدولتين يعدلون عن الكراهية للبريطانيين ، ويرون أن من الواجب عليهم التفاهم مع بريطانيا في الأمور الاقتصادية وأمور الدفاع . وكان من المستطاع أن يتم ذلك في سهولة لو قررت الهند الدخول في مجموعة الدول البريطانية ذات المصلحة المتحدة . أما إذا اختارت الهند غير ذلك الاتجاه فيجب عليها وعلى بريطانيا أن يجيدا مع ذلك سبيلاً آخر للتعاون .

ومما يلاحظ أن دولة باكستان دولة لم تستعمل مواردها ، وأن سياستها قائمة على الإسراع في ترقية الصناعة بها . وهي تحتاج إلى الخبراء في الصناعات وإلى الآلات، وهي تأمل أن تحصل عليها من بريطانيا . لذلك ينتظر أن تكون علاقتها ببريطانيا وثيقة .

أنشأ دولتي الهند وباكستان، تحملت الولايات الهندية الأخرى من ارتباطها ببريطانيا ، وصارت حرة في الانضمام إلى إحدى الدولتين أو البقاء مستقلة عنهما . وكان من الواضح أن تتخذ كل ولاية قراراً مراعية الدين والموقع واتجاه الحاكم فيها ، وفي ولاية كشمير ما يؤيد انضمامها لباكستان . فسكان ولاية كشمير ثلاثة أرباعهم من المسلمين ولو أن بها مساحات تقل نسبة المسلمين فيها عن ذلك ، ثم المواصلات بينها وبين باكستان سهلة وقرية في حين مواصلاتها مع الهند سيئة . على أن الحاكم هندوسى ولا يرغب في الاتصال بدولة باكستان . وقد بدت علامم تدل على رغبة هذا المهراجا في الانضمام إلى دولة الهند . فاستاء رعاياه من ذلك وأخذوا يمارون بالشكوى . واتهن بعض القبائل الفرصة فغزوا كشمير واتحدوا مع السكان لقاومة رغائب الحاكم الذى طلب المعونة من الهند . وبالرغم مما قيل من قبل بحق الشعوب في تقرير مصيرها لبت الهند نداءه وأرسلت جنوداً إلى كشمير ، كما أرسلت أحد المسلمين المؤيدين لها ليساعد في تهدئة الخواطر . وقيل إن الاحتلال وقتى ، ولكن العالم الحديث لا يؤمن بمثل هذه التصريحات ، وأبى مسلمو باكستان وسلمو كشمير أن يصدقوا هذا التصريح .

ومما لا شك فيه أن حكومة الهند لم تقدر الصعوبة الحربية التي سوف تواجهها حتى قدرها . فان القبائل الغازية زادت من قوتها سريعاً وانضم إليها السكان ، وصار من الصعب الأمور بموئين الفرقتين اللتين دخلتا كشمير مع ما يصيب المواصلات السيئة في الشتاء . وهذه هي المسألة التي تعرض الآن على هيئة الأمم المتحدة .

وسيكون حل هذه المسألة من الصعوبة بمكان ، وسيؤدى في الغالب إلى إجراء استفتاء

وإذا لم تجد المساعدة السريعة من جانب البريطانيين فإذا يكون أمامها غير التحول إلى الجانب الروسي؟ ربما ترددت بريطانيا في هذه المساعدة الآن مراعاة لشعور دولة الهند في الموقف الحاضر . ولكنها في رأى الكاتب تحسن صنعا وتكون حكيمة لو قدمت كل ما يمكن من معونة للدولتين الناشئتين .

الحالة الاقتصادية في بلاد الجزائر

استعرضت مجلة « العالم اليوم » البريطانية في عدد فبراير، الحياة الاقتصادية والسياسية في بلاد الجزائر . وقالت إنه لكي يستطاع فهم العوامل التي أدت إلى ما يصفه الفرلسيون بالمرض الجزائري ، يجب أن نعرف أن هذا المرض نشأ عن عدة عوامل سياسية واقتصادية قصيرة الأجل أو بعيدة الأجل . وقد تجتمعت هذه العوامل التي لم يسبق لها مثيل في السنوات الخمس الأخيرة ، فأحدثت من التعاسة واضطراب النفوس ما لا يمكن تفسيره تفسيراً واضحاً إلا يبحث هذه العوامل المتشابكة .

ولنتظر إلى العوامل الاقتصادية الطويلة الأجل أولاً مع أن هذه العوامل لم تقدر حق قدرها إلا أخيراً . وأهمها أن ضغط السكان قد ازداد على الأرض . وكان من نتيجة ذلك أن نصيب الفرد من الحبوب ، وهي الغذاء الرئيسي لأهل البلاد ، قد نقص باستمرار . فبينما كان الفرد في سنة ١٨٧١ لصيبه في السنوات العادية نحو خمسة كونتال من الحبوب صار لا يأمل في سنة ١٩٠٠ في أكثر من أربعة كونتال . وفي سنة ١٩٤٤ في ٢٥٠ كونتال واليوم لا يطمع في أكثر من اثنين .

وإذا بحثنا عن السبب في ذلك تبين لنا أن السبب هو وضع يد المستعمرين الأوربيين على شطر كبير من الأراضي المزروعة . فقد بلغ الملاك الأوربيون بين سنتي ١٨٣٠ ،

١٩١٤ ستة وعشرين ألفاً . وهم يمتلكون اليوم ثلث الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر . وذلك ما يقدر بمليونين ونصف مليون هكتار . وهم يستخدمون من العال العزب نحو مليون في شطر من الموسم . ولكن يجب أن نعرف بأن الكثير من هذه الأرض كان غير صالح للزراعة ، وأن مجهود المستعمرين في رأى الكاتب قد زاد من ثراء الجزائر ، وصار عاملاً حيوياً في الحياة الاقتصادية .

ويمكن أن يقال إن زراعة الأعناب في تلك البلاد هي زراعة أوروبية . فقد بلغت الأراضي المزروعة أعناباً أربعائة ألف هكتار ، وهي تؤلف نصف الصادرات . وإذا كانت المساحة المزروعة أعناباً قد خفضت الآن قليلاً فانها لا تزال كبيرة الأهمية بحيث يمكن في الأزمنة العادية أن يشتري بما تربحه نحو ١٢ مليون كونتال من الحبوب في السنة . مع أن هذه المساحة نفسها لو زرعت حبوباً لما أخرجت غير مليونين في السنة . وهذا يؤدي إلى عطلة عدد وفير من العرب عن العمل إذ أن زراعة الأعناب تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من زراعة الحبوب .

وفما يتعلق بزراعة الحبوب نفسها فإن العرب يستعملون طرقاً عتيقة ، ثم إنهم لا يمتلكون الآن غير الأراضي الضعيفة . ولكن يلاحظ أن الزيادة في زراعة القمح

بفرنسا، وسبب وجود جيوش الحلفاء تضخماً في العملة . فصار العمال الذين يتناولون أجراً قليلاً غير راغبين في العمل لأنهم يجدون في السوق السوداء عملاً أكثر ربحاً . وقد يقال إن جيوش الحلفاء كانت تستخدم عمالاً تدفع لهم أجوراً باهظة . ولكن ذلك زاد سوء الحالة بعد مغادرتهم للبلاد . ثم إن تجنيد الكثيرين من السكان الأوربيين والعرب قد أضعف من الأيدي العاملة في الزراعة ، وبدأت الحالة إلى الخسائر والوقود وآلات الزراعة تتجمع وتزداد وضوحاً .

وفضلاً عن ذلك أصيبت البلاد بالقطط فيما بين سنتي ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ . وكان القطط في سنة ١٩٤٥ أسوأ ما عرف منذ سنة ١٨٥٦ ، فكان المحصول ٥ ملايين كوتنال وكان في العادة ٢٠ مليون كوتنال . وجاءت المساعدة من أمريكا والشرق الأدنى ثم من فرنسا بعد الحرب . ولكن المجاعة انتشرت بالرغم من ذلك ومات الكثيرون من أهل البلاد جوعاً حتى في المناطق الغنية ، وبلغت الخسارة في المواشي ٩٠ في المائة .

ويجب أن تقدر هذه الظروف عند ما نبحث في الاضطرابات التي تحدث في بلاد الجزائر ، لاسيما تلك الاضطرابات التي حدثت في بلدة ستيف في ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ، وهي اضطرابات لم يعرف كيف نشأت . ولكن يظهر أن موكباً كان يسير نحو النصب التذكاري للحرب وهو يحمل راية وطنية ، فأراد أحد رجال الشرطة أن يقتلعها من يد حاملة فأبى تسليمها ، فأطلق رجل الشرطة النار ، فسبب ذلك اضطرابات امتدت إلى البلدان المجاورة . وتقول المصادر الرسمية الفرنسية إن ١٠٢ من الأوربيين و ١٥٠ من العرب قتلوا ، على حين صرح

التي ارتفعت بين سنتي ١٩٠١ ، ١٣٩٠ بالرغم من استهلاك زراع الأعناب على الأرض الجيدة في الشمال ، هذه الزيادة كانت بمجهودات الأوربيين ؛ فإن العربي لا ينتج في المتوسط غير أربعة كوتنال للهكتار الواحد بينما ينتج الأوربي ثمانية . فيظهر من ذلك أن الاستيلاء على أراضي الأوربيين لا يحل مشكلة ضغط السكان على الأرض وإن كان من المؤكد أن الالتجاء لطريقة المزارعة قد يخفف من هذا الضغط . فالمشكلة في اتساعها وفي مجالها أكبر من أن تحل بمعالجة مسألة المستعمرين ، وإنما هي ناشئة من نمو السكان نمواً كبيراً حتى بلغوا ثمانية ملايين ، فكانت زيادتهم نحو مائة وثلاثين ألفاً في السنة تحت حكم الفرنسيين . ويعزى ذلك إلى العناية بالصحة والأمن . وليس من وسيلة للقضاء على هذه المشكلة غير حسن زراعة الأراضي لزيادة إنتاجها .

هذا هو المشكل الاقتصادي الأساسي في الجزائر ، ولكن السلطات الفرنسية لم تبينه إلا بعد كوارث الحرب ، ولم يبذل أي مجهود فيما قبل الحرب لمعالجة هذه المسألة . حتى إن فرنسا كانت تتخلص من قمحها بوسائل غريبة حين يزيد المحصول لديها دون أن تفكر في حاجة بلاد الجزائر .

ولكن الحالة ساءت بين سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ إذ كان المحصول رديئاً في الجزائر وصار الموقف خطراً بسبب الحرب . على أن الحالة إلى سنة ١٩٤٢ لم تكن سيئة للغاية بالرغم من استيلاء الإيطاليين والألمان على بعض المحصول بتعليقات من لجنة الهدنة بين الألمان وفرنسا ؛ فإن المحصول كان غير ردي ، وكانت التجارة مع فرنسا متصلة . ولكن بعد نزول الحلفاء في نوفمبر سنة ١٩٤٢ ساءت الأمور ؛ إذ وقف الاتصال

بأن الجزائر تنقل ولاية من ولايات أرض فرنسا .

ويقول الكاتب إن ما يطلبه الجزائريون المسلمون والشيوعيون والاشتراكيون مع اختلاف بسيط في التفاصيل ، هو أن تقوم حكومة مسؤولة حقيقة في تلك البلاد ، لها سلطة تنفيذية ، يقوم بها رجال منتخبون وخاضعون لجمعية تنتخب بالأصوات العامة . أما ما يقضى به القانون الحالي فهو زيادة تمثيل المسلمين في الجمعية المالية الحالية التي تتألف من ١٢ عضواً يقسمون بالسواة بين الأهالي المتجنسين بالجنسية الفرنسية وغير المتجنسين . وهذه الجمعية هي جمعية استشارية ، ولا تزال السلطة التنفيذية في يد الحاكم العام المسئول أمام الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي وحدهما .

ولاشك في أن هذا القانون قد زاد من كراهية الجزائريين للنظام القائم هناك ، فاتفقت كلمة الأحزاب . وسيظهر المستقبل إلى أي حد ينجحون في تحقيق رغباتهم .

عزام باشا أخيراً لمراسل «نيويورك هيرالد تريبيون» أن عدد القتلى من العرب يقدر بنحو ٢ ألفاً إلى ٣ ألفاً ومن الفرنسيين ثلثائة . ويظهر أن الفرنسيين استعملوا شدة متناهية ، ولكن هذه الفظاعة وقفت الثورة .

وقد استعرض الكاتب باسهاب مطالب الأحزاب الوطنية فيما قبل الحرب وما حدث لها من تطور فيما بعد الحرب والمناقشات العديدة والمشروعات التي قدمت للجمعية الوطنية الفرنسية إلى أن وضع القانون الجديد لبلاد الجزائر ، وهو الذي وافقت عليه الجمعية الوطنية في أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعد خمسة عشر يوماً من مناقشات حادة . ولم توافق أحزاب اليمين على هذا القانون بل أعطوا أصواتهم ضده . وامتنع من الموافقة عليه الشيوعيون والجزائريون المسلمون الذين غادروا الجمعية ورفضوا الاشتراك في المناقشات حين قرئت المادة الأولى منه ، وهي تقضى

اللغات واتصالاتها

لغة من اللغات فضلاً عن اللغة نفسها . فالطالب الذي يدرس الفرنسية أو الإنجليزية أو الإسبانية أو أية لغة أخرى يطلب منه أن يدرس منشآت الشعب الذي يدرس لغته وعاداته ، وأن يضيف إلى معرفته بقواعد تلك اللغة معرفة بتفكير الذين يتكلمونها . ولقد صارت معرفة اللغات اليوم كبيرة الأهمية أكثر من قبل لأن اختلاف اللغات هو من أكبر الموانع للاتصال والتعاون بين الأمم . ولكن اللغة نفسها ليست إلا جسراً ومعرفة اللغة الأجنبية معرفة سطحية غير كاف لعبور هذا الجسر

كانت مجلة «بريطانيا اليوم» قد أثارت منذ مدة موضوع نقل الكتب من لغة إلى لغة ، ونشرت في ذلك مقالين للأستاذ أيسون كيرز . وقد جاءت رسائل مختلفة من دول عدة تصف ما يجري عليه العمل في نقل الكتب في تلك البلاد .

وفي عدد فبراير أشار رئيس التحرير إلى هذه الرسائل في مقاله الافتتاحي . فكتب واصفاً ما جاء في رسالة طالب نمساوي . وقد ذكر هذا الطالب أن النساء تعلق أهمية عند تعليم اللغات الأجنبية على أن يعرف الطالب النمساوي الموضوعات التي تعالجها

أو عطف مع أولئك الذين يعملون لتقارب
 بني البشر . وليس من المنتظر أن يكون
 أكثر الناس ممن يتقنون لغتين أو أكثر .
 ولكن أولئك الذين يتقنون أكثر من لغة
 سيكونون جسراً يصل بين الأمم، وسيشجعون
 غيرهم على دراسة آداب الأمم الأخرى
 وقوانينها وفلسفتها وعاداتها مما يقرب بين
 الأجناس المختلفة . فأهمية دراسة اللغات في
 عصر يزداد فيه التقارب بين الأمم لا يمكن
 أن ينكر أو يهمل ، ولكن من الأخطار
 الأخرى التي يجب أن يتنبه إليها الذين
 يشرفون على الثقافة الحديثة، هو ذلك الخطر
 الناشئ من الاغراق في التخصص . ولا شك
 في أن التخصص ضروري . ويجب أن
 يتلقن الكثيرون العلم بالمدارس والجامعات؛
 لأن العلم يحل الكثير من المشكلات
 الضرورية في هذا العصر . ويجب أن تلقن
 الكثير من الاقتصاديين ، إذ بغيرهم
 لا يمكن إنقاذ العالم من المشاكل الاقتصادية
 التي وقع فيها . ولكن العلوم والاقتصاديات
 لا تعيش بمفردها . ويجب لكي يكون لها
 وجود أن تكسوها الآراء البشرية
 والعواطف . وإذا كان الجنس البشري يجمع
 الآن للعلماء والاقتصاديين ، فيجب أن
 يكون هؤلاء العلماء والاقتصاديون أكثر
 من ذلك على علم بالاتجاهات الانسانية ،
 ولا تقتصر دراساتهم على التخصص وحده .
 فالمشاكل التي أمام العالم الآن هي مشاكل
 انسانية ويحتاج حلها إلى العلوم . ولكن
 العلوم لن توفق لحلها إلا إذا دخل في
 تقديرها الألوان المختلفة للطبيعة البشرية .

وقد يكون كافياً للضرورات القصوى في
 التجارة والسياحة ، ولكنها لا تكون أداة
 للاتصال وتقدم الغرض منها إلا إذا كانت
 تؤدي لتكلمها أو كتبها إلى الاتصال بعقول
 أهلها وشعورهم .

وليست الموانع التي توجد لها اللثة هي
 موانع لغوية لحسب . فلقد ظهر أن صفات
 شعب من الشعوب تجعله يتخذ شكلاً خاصاً
 في لغته ، وأن المرء لا يعرف هذه اللغة حق
 المعرفة إلا إذا وقف على الشعور الاجتماعي
 للشعب الذي يتكلم هذه اللغة، وأنه لا يكون
 قد وقف على خباياها إلا إذا تشرب
 طريقة التفكير عند هذه الأمة ، وليس ذلك
 سهل ولا مستطاع ، ولكنه المثل الأعلى
 الذي يرمى إليه متعلم هذه اللغة . فاللغة
 إذن ليست حائلاً بين الأمم لأنها تمنع
 التجارة والسياحة ، بل لأن اختلافاتها تدل
 على اختلافات في التفكير والشعور . ويجب
 أن تقدر الشعوب هذا الاختلاف حق قدره
 إذا كانت تريد أن تكون علاقاتها حسنة مع
 الأمم الأخرى .

وقد يحدث أن يوجد أشخاص ذوو لغتين
 وهم أناس يستطيعون عند تغيير لغتهم أن
 يغيروا من تفكيرهم عند استعمال اللغة التي
 يتكلمونها .

وليس معنى الاتصال الدولي الحقيقي هو
 القضاء على الاختلافات في العقلية . فان
 لكل أمة شخصيتها كما أن لكل فرد
 شخصيته . ولكن كل ما يراد ألا تنطوي
 الأمة على نفسها وتمنع وصول ضوء إليها من
 الخارج ، ولا تحاول أن يكون بينها تقاضم